مجلس التعاون

6 مليارات ريال استثمارات «موبايلي» للبنية التحتية في السعودية

الرياض / متابعات:

قال مصدر مسؤول في «موبايلي» إن قيمة الرخصة الثانية للهاتف المتحرك التي دفعتها الشركة بلغت 12.2 مليار ريال لمدة 25 عاما وليس 15 عاما.

جاء ذلك في رد للشركة على ما ذكر على لسان أحد مسؤولي شركات الاتصالات العاملة في المملكة حول مدة ترخيص الشركة.

وقالت «موبايلي» في بيان صحفي:»استثمرت الشركة حوالي 6 مليارات ريال في أقل من 3 سنوات على إنشاء أحدث بنية للاتصالات المتحركة في المنطقة معتمدة على أفضل الشركات العالمية في هذا المجال وهي شركات أريكسون ونوكيا وموتورولا والكاتيل وهواوي».

وأشار البيان إلى أن موبايلي باتت تمتلك حاليا أفضل تغطية للهاتف المتحرك انتشارا وجودة وخدمات، حيث تغطي موبايلي جميع مدن ومحافظات المملكة وطرقها السريعة وآلاف القرى.

كما تمتلك الشركة أوسع شبكة جيل ثالث متطور في المنطقة العربية بتغطيتها لأكثر من 30 مدينة ومحافظة وتعمل حالياً لتغطية جميع مدن ومحافظات المملكة بشبكة الجيل الثالث قبل نهاية هذا العام.

وقال المسؤول إن اختيار شركة «زين» لشبكة موبايلي وتوقيعها لعدة اتفاقيات بما فيها التجوال المحلي والربط البيني ومشاركة المواقع يؤكد التعاون بين المشغلين لخدمة المشتركين بشكل أفضل والتنافس فيما بينهم لتطوير قطاع الاتصالات في المملكة.

الرياض

أضواء

الكويت ومواجهة التطرف

الكويت تعيش معارك كريهة، معارك الفتنة والطائفية. فقد انقسم الشارع الكويتي حول موضوع تأبين "عماد مغنية". بالأمس انقسم الشارع الكويتي حول استجواب وزيرة التربية، وكان الانقسام بين البدو والحضر حيث إن من قدم الاستجواب هم "نواب البدو" كما يسمون في الكويت. واليوم يعود الانقسام مرة أخرى، ولكنه انقسام يهدد أمن الكويت وينذر بخطر من نوع آخر، حيث إن هناك مصالح لدول مثل إيران بأن تتحول ساحة الكويت إلى ساحة لتصفية الحسابات.

د. علي الطراح

القضية محصورة في نائبين وهما يمثلان نفسيهما فيما تفوّها به من إساءة يجب عدم تعميمها على الطائفة الشيعية، حيث إن شيعة الكويت هم أبناء الوطن ولا يمكن أن يعزلهم أحد عن وطنيتهم أو يشكك في انتمائهم. "حزب الأمة" السلفي انتهز الفرصة ليرمي سهامه نحو شيعة الكويت، مما أثار حنق الجميع من أهل البلاد.

القضية تنحصر في عجز الدولة الكويتية عن التحرك وأخذ المبادرة لمنع الخطاب المتشدد، سواء السني أو الشيعي، فهي مطالبة بأخذ المبادرة ونزع ثوب المجاملة. وكان بإمكان الدولة منع اللقاء المذكور، ولو تم ذلك لما تفاقم الوضع.

بعض دولنا لا تريد تحمل مسؤولياتها، ولا تسعى إلى ترشيد الخطاب الديني، رغم سيطرتها على المؤسسات الدينية. الدولة تزج بالشباب في خانة التطرف الفكري، ومن ثم تجد نفسها في حالة من فقدان السيطرة على انحراف الشباب. قتل الأبرياء، كثيراً ما حدث بمباركة من بعض رجال الدين، وانتشار ثقافة العنف هي نتاج لتراخي الدولة في قيامها بواجباتها. فكرة الدين فكرة خيرة، وجوهرها يقوم على الأخلاق والابتعاد عن الخطيئة والانتصار على نوازع النفس الشريرة، لكن ما يحدث في الخطاب الديني في وقتنا الحالي، مخالف للحقيقة الدينية ومجاف لفلسفة الدين.

حالة التمادي مصدرها تراخي الدولة وتراجع مؤسسات المجتمع، لاسيما شريحة المثقفين الذين استسلموا لهاجس الخوف والتخويف من مواجهة الخطاب الديني بحجة الخروج عن الإسلام أو الانتماء إلى مدارس الفكر المختلفة، وهي حجج تستخدمها الأحزاب الدينية عندما تعجز عن مقارعة الفكر العقلاني. على الفئات المناهضة للأحزاب الدينية ألا تنزلق إلى ساحة التناقض مع الدين، لكن عليها أن تخوض المواجهة ضد أيديولوجية دينية لا علاقة لها بجوهر الدين.

أنصاف مشايخ الدين الذين ابتليت بهم الأمة، تسببوا في حالة الانحراف الكبيرة التي تعيشها مجتمعاتنا العربية والإسلامية، إذ قدموا تفسيرات غير ناضجة، ونشروا خطاباً دينياً يتسم بالعنف والكراهية تجاه الآخر. وبعض المدارس الدينية، سواء السنية أو الشيعية، تعبئ الناشئة بأفكار مسمومة وتقضي على مشروع التآخي والوحدة الوطنية. ولعل ما جرى بعد حادثة مقتل "عماد مغنية"، يمثل أكبر دليل على محاولات ضرب الوحدة الوطنية وعلى تجاوز فكرة الانتماء والولاء للوطن. وذلك لا يقتصر على "حزب اللّه" وأنصاره في الكويت، فالكل يتذكر مباركة احتلال صدام حسين للكويت، من قبل أحزاب دينية سنية وشيعية، فكلهم وجهوا خناجرهم لخاصرة الوطن.

غياب الدولة هو مصدر حالة التقاذف والانقسام المريض الذي نعيشه، حيث لم تعمل الدولة على تنمية فكرة الانتماء بين مواطنيها، بل تراخت في فرض النظام العام وتهذيب الخطاب الديني وردع كل من يتسبب في تنمية سلوك التطرف بين الشباب. الدولة تجامل الأحزاب الدينية، وقد نتج عن تلك السياسة كثير من الفوضى والاضطراب، وسوف يستمر الوضع طالما تغاضت الدولة عن حدية الخطاب الديني، سواء في الإعلام أو في المدارس.

عن / صحيفة (الاتحاد) الضبيانية

(مشروع قطر 2008) أضخم معرض في قطاع البناء بالشرق الأوسط

الدوحة / وكالات:

أعلنت الشركة الدوليّة للمعارض – قطر، عن التحضيرات الجارية لمعرض «مشروع قطر 2008»،خلال الفترة من 7الى 10من الشهر القادم بمركز الدوحة للمعارض الجديد تحت رعاية معالى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وهو المعرض الدولي الخامس لمواد ومعدات وتقنيات البناء وحماية البيئة لقطر والمنطقة جاء ذلك في مؤتمر صحفي بفندق موفنبيك بحضور ميشال جبرايل مدير المعرض وجورج عياش مدير الشركة الدولية للمعارض –قطر

وقال ميشال جبرايل ان انطلاق المعرض تحت الرعاية السامية لمعالي رئيس مجلس الوزراء اكبر داعم له على جميع المستويات مشيرا الى مشاركة عشرين دولة بجهات رسمية وان المعرض لاول مرة مدعوم من جمعية المهندسين القطريين اضافة الى حضور وزير الاقتصاد والتجارة التركي لافتا الى ان عدد الشركات القطرية المشاركة حوالي 120شركة متوقعا حضور 5000الاف زائر بالمنطقة

الدوحة

من ناحيته اكد جورج عياش مدير الشركة القطرية للمعارض على اهمية المعرض حيث يستقطب شركات عالمية عملاقة مشددا على امكانيات الشركة الكبيرة في تنظيم المعارض حيث تمتد جذور الشركة الى نحو ثلاثين عاما وانها الوحيدة التي تمتلك فروعا في انحاء العالم العربي ولديها 40 مقراموزعا على مستوى العالم

وقال مدير المعرض، «إنّ هذا المعرض التجاري الدولي الذي ينظم في الدوحة للسنة الخامسة على التوالي، يشكّل حدثاً رياديا في منطقة الخليج العربي بسبب كثافة المشاركة والتأييد الدولي من عشرات الهيئات الرسمية على خلفية الأداء المتميز الذي يحققه الاقتصاد القطري ، وأضاف تسارعت الشركات المصنّعة والمصدِّرة من 33 دولة بحجز كامل المساحات المتاحة في مركز الدوحة للمعارض إضافة إلى 12 ألف متر مربع من المساحات الإضافية، ممّا يجعل مساحة المعرض، ولأوّل مرّة في قطر، 27000 م2، وهي المساحة التي يتم تجهيزها لإستقبال المعروضات المتخصصة بكافة تقنيات ومواد ومعدات وأدوات البناء والهندسة الداخلية والديكور والكهرباء والإنارة وتقنيات حماية البيئة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على هذه التقنيات والمواد في المشاريع العملاقة التي تشهدها دولة قطر ودول مجلس التعاون في جميع المجالات وخاصة العقارية والإسكانية. كما يعكس هذا الإقبال دور دولة قطر كمركز عالمي لجذب الإستثمارات وكمركز صناعي وسياحي وتجاري في المنطقة.

و أعلن جبرايل عن منح هيئة الأشغال العامة (أشغال) الرعاية الماسية للمعرض للسنة الثالثة على التوالي، وذلك للدلالة على الثقة الكبيرة التي يحتلها المعرض كما وستعرض (أشغال) للمشاريع التي تنوي تلزيمها والمقدرة بملايين الدولارات حيث سيتم الشرح للمقاولين عن استدراج العروض لهذه المشاريع خلال المعرض. وتشارك «مجموعة درويش» في الرعاية الماسية للمعرض للسنة الثانية على التوالي، والرعاية الذهبية من «مجموعة الجيدة»، إضافة الى بنك HSBCالذي سيكون المصرف الرسمي للمعرض.

ومن واقع المساحات المحجوزة وعدد الشركات المشاركة في معرض "مشروع قطر 2008" فقد أكّد جبرايل أنّ معرض "مشروع قطر" قد أصبح المعرض الثاني من حيث الحجم ونسبة المشاركة على مستوى الشرق الأوسط، وتتضمن أجنحة المعرض ، والبالغ مساحتها أكثر من 27 ألف متر مربع ، مشاركة أكثر من 700 شركة من 33 دولة. إذ تشارك كل من قطر أستراليا، النمسا، بلجيكا، ، فرنسا، ألمانيا، إسبانيا، سويسرا، تركيا، اليونان، إيران، إيطاليا، بريطانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، المملكة العربية السعودية ولبنان من خلال أجنحة عرض وطنية بالإضافة إلى مشاركة العديد من الشركات المستقلة من كل من روسيا، كوريا ، مملكة البحرين، سلطنة عُمان، تايلاند، الصين، الدنمارك، مصر، هونغ كونغ، الهند، إيرلندا، الأردن، الكويت، ماليزيا و نيوزيلندا.

لافتا إلى ان معرض " مشروع قطر 2008" من أشمل المعارض المختصة بقطاع البناء إذ يتضمن مصادر وطنية وعالمية للمعدات والمواد والخدمات والمنتجات المبتكرة والجديدة والتي تُعرض لأول مرة في دولة قطر .

وأشار مدير المعرض، ، الى أنّ المعرض الذي تنظمه الشركة الدولية للمعارض – قطر ، يشكّل فرصةً فريدةً وملتقى أمثل لأصحاب المشاريع والمهندسين والمقاولين والتجّار والمتعاملين في شراء وبيع المنتجات والمختصين للتعرف على المصادر الأنسب للمنتجات والمعدات ، ولقاء كبار المصدرين والموردين والعاملين في هذه القطاعات وإقامة علاقة عمل معهم. كما أنّ المعرض يشكل ملتقىً لكبريات الشركات والوكالات الدولية الباحثة عن وكلاء محليين.

منوها الى إن الاقتصاد القطري يشهد نمواً متواصلاً منذ عدة سنوات، مما ينعكس إيجاباً على مختلف القطاعات الاقتصادية خصوصاً مع تزايد صادرات الغاز المسال والمنتجات البتروكيماوية والسياسة الحكيمة للحكومة القطرية وتشجيع الاستثمارات. ومن المعروف أن المعطيات الاقتصادية تؤكّد توفر كل مقومات الازدهار الاقتصادي لدى دولة قطر، الأمر الذي يبشّر باستمرار تطور معدلات النمو بشكل كبير خلال السنوات المقبلة.

ويأتي معرض " مشروع قطر 2008"، بحسب مدير المعرض، كتلبية لحاجة ملحّة من قبل كل المتعاملين في قطاع البناء من رجال أعمال، مهندسين، مقاولين، استشاريين، معماريين، تجّار ومسؤولين حكوميين، لتلبية كل ما يحتاجونه لمشاريعهم ، وهو يمثل أنسب الوسائل لتعريف السوق القطري بشكل خاص والخليجي بشكل عام، على كل ما هو جديد في قطاع البناء من حول العالم وما ستقدمه أبرز الشركات العالمية والمحلية في هذا المجال. ويتيح المعرض الفرصة للاجتماع في مكان واحد مع العارضين الدوليين وعقد الصفقات واتفاقيات التمثيل والتوزيع في دولة قطر والأسواق المجاورة. مشيرا الى ان المعرض سيفتح ابوابه للزوار من الساعة 4 عصراً الى العاشرة مساءً يومياً ,ويتوقع حضور 2000زائر وأخصائي من قطر .

بدء أعمال المؤتمر الإقليمي لمنظمة «الفاو» بمشاركة سلطنة عُمان

مسقط / العمانية:

غادر اعمان الاثنين الماضي سعادة المهندس خلفان بن صالح بن محمد الناعبي وكيل وزارة الزراعة العماني متوجها إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة لترؤس وفد السلطنة المشارك في أعمال المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرين للشرق الأدنى والذي تعقد أعماله في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 4 ـ 5 من شهر مارس الحالي.

وسوف يناقش المؤتمر محاور عديدة منها الزراعة بالشرق الأدنى حتى عام 2050م التوقعات والتحديات المتمثلة في توفير الأغذية وتطوير الزراعة والاحتمالات الطويلة الأجل للتجارة والتنمية الزراعية المستدامة والآثار الاقتصادية والاجتماعية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود بالشرق الأدنى مع تركيز خاص على مرض أنفلونزا الطيور والوضع الحالي لمرض أنفلونزا الطيور في الإقليم وإجراءات الوقاية فيما يتعلق باستيراد الحيوانات الحية والطيور ونقل الحيوانات الحية عبر البلدان إلى جانب مناقشة موضوعات إدارة مبيدات الآفات بإقليم الشرق الأدنى والعمل على تقليل مخاطر تلك المبيدات على كل من صحة الإنسان وعلى البيئة وذلك عن طريق تنفيذ المدونة الدولية لقواعد السلوك بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخداماتها التي وضعتها المنظمة كما سيناقش المؤتمر برنامج التعداد الزراعي العالمي لسنة 2010 وموجز توصيات الاجتماعات والهيئات الإقليمية في الشرق الأدنى مثل هيئة الزراعة واستخدام الأراضي والمياه وهيئة غابات الشرق الأدنى والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وهيئة الجراد الصحراوي ونظام الوقاية من طوارئ الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود.

ويضم الوفد المرافق لسعادة المهندس خلفان بن صالح بن محمد الناعبي وكيل وزارة الزراعة كلا من المهندس سلطان بن سيف بن سلطان الشيباني مدير عام الزراعة والثروة الحيوانية بمنطقة الظاهرة والدكتور خليفة بن سالم بن محمد الكيومي مستشار البحوث الزراعية بمكتب وكيل الوزارة.. وتأتي هذه المشاركة في إطار حرص واهتمام وزارة الزراعة على التواجد في الفعاليات العربية والإقليمية والدولية.

مسقط

«الوطني الكويتي» يتوقع فائضا في ميزانية الدولة مابين 1ر8 إلى 9ر8 مليار دينار

الكويت / كونا :

توقع بنك الكويت الوطني أن يبلغ الفائض في ميزانية الكويت الحالية 2007 - 2008 ما بين 1ر8 الى 9ر8 مليار دينار وذلك قبل تخصيص 10 في المئة من الإيرادات لصندوق احتياطي الاجيال القادمة .

وقال البنك في تقريره ان ارتفاع اسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة في الاشهر الاخيرة من شانه ان ينعكس ايجابيا على ميزانية الدولة التي ستحقق فائضا قياسيا مع نهاية السنة المالية الحالية.

وقدر متوسط سعر برميل النفط الكويتي بحوالي 74 دولار للسنة المالية الحالية ما يعنى تحقيق عوائد تصل الى حوالي 9ر17 مليار دينار تمثل 95 في المئة من إيرادات الدولة.

وأوضح ان المصروفات المتوقعة ستكون اقل من 5 الى 10 في المئة عن المقدر لها في الميزانية والبالغ 3ر11 مليار دينار ما يعنى تحقيق الفوائض السابق الإشارة اليها.

الملتقى الأول للاستثمار في دول «التعاون» يدعو إلى تأسيس «اتحاد اقتصادي عربي»

دبي / وام::

طالب خبراء اقتصاد ومسؤولون عرب، شاركوا في دبي في «الملتقى الأول للاستثمار في دول الخليج العربي»، الحكومات العربية والقطاع الخاص، بالعمل على تأسيس «اتحاد اقتصادي عربي» يتحول إلى كيان سياسي، يحمي المصالح العربية ويحصنها في مواجهة العولمة، ويكون بديلاً من الجامعة العربية التي باتت «مستهلكة ومنهكة» بفعل تشتت مصادر القرار في الأقطار العربية.

ودعا رئيس وزراء لبنان السابق سليم الحص، دول المنطقة إلى تأسيس اتحاد عربي على غرار الاتحاد الأوروبي «يبدأ كيانا اقتصادياً ثم يتطور ليكتسب أبعاداً سياسية»، تكون عاصمته بيروت، بهدف مواجهة تيار العولمة التي تعتبر «مطية للدول الصناعية، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، للهيمنة على الاقتصاد العالمي واستنزاف ما يسمى بالعالم الثالث».

وأوضح أن المؤشرات الاقتصادية في لبنان على رغم الحالة السياسية التي يمر بها «ما زالت ترتفع، كذلك قيمة العقار والأوراق المالية، والليرة اللبنانية مستقرة، بدعم من الفورة النفطية وتجاوز سعر برميل النفط حاجز 100 دولار « .لكنه لم ينكر أن لبنان كان ليستفيد اكثر من الفورة النفطية الحاصلة لولا الأزمة السياسية التي يمر بها.

وقال في كلمة ألقاها، خلال جلسات المنتدى، الذي شارك فيه اكثر من 300 شخصية اقتصادية من دول الخليج العربي وبقية الدول العربية، إن «العرب أولى بالاتحاد من أوروبا، تجمع بينهم لغة واحدة، فيما يتحدث الأوروبيون نحو 25 لغة، وتجمع العرب مصالح مشتركة كما دول أوروبا، وفي خلفية العرب تراث عريق، فيما تاريخ أوروبا حافل بالحروب الضارية».

وأكد رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار، «أن المنطقة العربية بما تختزن من ثروات مالية هائلة وموارد طبيعية وما تقدمه من فرص استثمارية مجزية، باتت تشكل قطباً رئيساً في عالم الاستثمار الصادر والوارد. وطالب دول المنطقة بتوجيه فوائضها المالية في «مشاريع إنتاجية، تنوع الهياكل الاقتصادية وتساهم في توسّع النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل نظرا للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية».

وأضاف: «اصبح جلياً أن القطاع الخاص بما لديه من إمكانات مالية وإدارية وخبرات عملية يستطيع أن يوفر قدراً من الكفاءة الاقتصادية خصوصاً في ظل السياسات الانفتاحية التي تتبناها غالبية الدول العربية منذ سنوات».

وطالب الدول العربية أن تولي الشأن الاقتصادي أهمية خاصة مثلما هي الحال في دول العالم المتقدم، وأن تعمل على إزالة العقبات والمعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمهيدا للسوق العربية المشتركة.

وحضّ دول المنطقة على خفض معدلات البطالة (تتجاوز 14 في المئة) وهي «أعلى مما في مناطق أخرى من العالم، ما عدا أفريقيا، فضلاً عن إصلاح نظم التعليم وتطويرها.

وأكدت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة السابق ميرفت التلاوي، ضرورة تغيير أسلوب القطاع الخاص ليكون فاعلاً في العملية التنموية في المنطقة العربية، خصوصاً أن قمة الرياض قرّرت اشراكه في القمة الاقتصادية المزمع عقدها في الكويت نهاية هذا العام.

التطور الحالي لاقتصاد المعرفة في الإمارات نتيجة لسياسات الحكومة

أبوظبي

ابوظبي / وام :

أكد سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أن التطور الحالي لاقتصاد المعرفة في دولة الإمارات كان نتيجة للسياسات العامة الفعالة والمدروسة بدقة عالية للحكومة التي حرصت على خلق بيئة مناسبة للابتكار والإبداع.

وقال ان كل ما نراه من حولنا اليوم من أبراج ومباني وتطور وازدهار هو نتيجة حتمية للبيئة المثالية التي أوجدتها قيادتنا الرشيدة وحكومتنا والتي ساعدت على تعزيز الابتكار والإبداع والانجاز.

وتحدث عن أهمية المؤتمر الذي يسلط الضوء على دور المعرفة والموارد البشرية في دعم التنمية والتطوير والتي باتت تشكل محوراً أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دول العالم..وقال ان ما يميز هذا الحدث أيضاً أنه يجمع إدارة المعرفة والموارد البشرية تحت مظلة واحدة.

واضاف ان الحاسوب شكل في بدايته قلقا كبيرا للعاملين في المؤسسات والشركات الذين اعتقدوا بأن هذه التكنولوجيا ستحل مكانهم في العمل ولكن اليوم الأمور جرت على عكس ذلك حيث أصبحت هذه التقنية معدومة من دون وجود العقل البشري الذي يحركها ويديرها ويطورها.

وتابع.. اننا نعيش في عصر تسوده المتغيرات السريعة والعقل البشري يواكب هذه المتغيرات بصورة دائمة الأمر الذي أدى إلى جعل الموارد البشرية والمعرفة محركين رئيسيين للنمو للاقتصادي والاجتماعي.

وأشار الى الدور الرئيسي الذي تلعبه السياسات العامة في دعم وتطوير الموارد البشرية والمعرفة وأفضل مثال على ذلك الدور الذي تلعبه السياسات العامة في دول مجلس التعاون الخليجي في رسم استراتيجيات الموارد البشرية وإدارة المعرفة ودعمها بأفضل الوسائل والطرق إلى جانب تقنية المعلومات ووسائل الإعلام التي تعتبر عوامل أساسية في تحريك اقتصاد المعرفة.

وأوضح وزير الاقتصاد انه يمكن للسياسات العامة أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز العلاقة بين التكنولوجيا الحديثة والممارسات الاجتماعية حيث يجب أن نقوم بدراسة الواقع العملي للأمور والتخطيط وفق ما يتماشى مع هذا الواقع وتوفير السياسات العامة المناسبة والفعالة لدعم الاحتياجات الأساسية للاقتصاد الوطني.

وقال أود أن أعطي مثالاً عن النجاح الذي حققته المناطق الحرة ومجموعات الأعمال الخاصة في الدولة من خلال وجود سياسات عامة تعزز المعرفة وقدرات الموارد البشرية والأهم من كل ذلك أننا تمكنا من توفير بيئة مثالية تساعد على ترجمة الأفكار إلى أفعال وإنجازات/.

وشدد على المعرفة والموارد البشرية كعنصرين رئيسيين للتنمية الاقتصادية ولتحقيق هذا الأمر بأفضل صورة ممكنة لافتا الى وجوب تأهيل وتطوير قدرات الموارد البشرية وتحديدا المواطنة منها من أجل تدعيم ركائز اقتصادنا الوطني وتحقيق التنمية الشاملة على كافة الأصعدة.

واضاف انه لا يمكن إنجاز ذلك إلا عبر سياسات اقتصادية قوية تتوافق مع المجريات الحقيقية للأمور.. كما يفترض العمل سوية على مواجهة كافة التحديات التي تعيق تطوير الموارد البشرية وتبني الأفكار والسياسات العملية التي تسهل عملية التنمية وتنشر ثقافة المعرفة بصورة محترفة.

دعم للمشروعات والأنشطة التي ينفذها مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين

المنامة / وكالات:

استقبل صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بديوان سموه صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس التنمية الاقتصادية وذلك في إطار اللقاءات التنسيقية والتشاورية التي تحرص القيادة عليها لتبادل الرؤى بشأن المسيرة الوطنية وروافدها المختلفة. وخلال المقابلة أكد صاحب السمو رئيس الوزراء وصاحب السمو ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس مجلس التنمية الاقتصادية أن الأهداف والغايات الاقتصادية في المملكة واحدة ومشتركة وجميع أجهزة الدولة تعمل على نسق واحد لتحقيق توجهات ملك المملكة وما حمله مشروعه الوطني الطموح من آمال واعدة منوها بالدور الذي يضطلع به مجلس التنمية الاقتصادية في مساندة الحكومة في تنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية للمملكة مؤكدا سموه دعمه للمشروعات والأنشطة الاقتصادية التي ينفذها مجلس التنمية الاقتصادية فيما أشاد صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية بتوجيهات صاحب السمو رئيس الوزراء وما يبديه سموه من حرص على تسهيل مهام مجلس التنمية الاقتصادية وإنجاح خططه وبرامجه. كما بحثا السبل الكفيلة بان تكون التوجهات الاقتصادية في المملكة داعمة لمركزها الاقتصادي وسمعتها في هذا المجال ومنها ان يكون التوجه نحو الخصخصة بضوابط وشروط تعزز الوضع الاستثماري في المملكة وتحفظ حقوق المستثمر وترتقي بالخدمات المقدمة للمواطن.

المنامة

عُمان والصين تبحثان أوجه التعاون في مجالي الثروة السمكية والزراعة

مسقط / العمانية:

استقبل معالي الشيخ محمد بن علي القتبي وزير الثروة السمكية بمكتبه بديوان عام الوزارة بالخوير سعادة نيودون نائب وزير الزراعة لشئون الثروة السمكية بجمهورية الصين الشعبية الصديقة وجرى خلال اللقاء بحث ومناقشة أوجه التعاون بين السلطنة وجمهورية الصين الشعبية الصديقة في مجال الثروة السمكية وسبل دعم وتطوير هذا التعاون بين المؤسسات العاملة في هذا المجال من الجانب العماني ونظيرتها في الجانب الصيني ليشمل العديد من المجالات مثل الاستثمار في مجال الصيد البحري وتصنيع الأسماك ومعدات الصيد البحري ومجال الاستزراع السمكي وإنشاء مراكز أبحاث الاستزراع السمكي واستحداث مشاريع جديدة ذات صلة بالقطاع السمكي وتطوير القطاع السمكي وبرامج التعاون الفني إلى جانب تشكيل فريق عمل مشترك وتبادل الزيارات.

كما استقبل معالي الشيخ سالم بن هلال بن علي الخليلي وزير الزراعة بمكتبه بديوان عام الوزارة سعادة نيودون نائب وزير الزراعة لشئون الثروة السمكية بجمهورية الصين الشعبية والذي يزور السلطنة حاليا.

حيث تم بحث ومناقشة أوجه التعاون بين السلطنة وجمهورية الصين الشعبية الصديقة في المجال الزراعي وسبل دعم وتطوير هذا التعاون.